المؤتمر العلمي الأول
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1445هـ- 2023م

المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "المشاريع الخدمية النسائية في زليتن أنموذجا"

مروة مفتاح أبوشعالة، هاجر عبد الله هلال دُعوب*، وفاطمة فرج الفاريك

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: h.doub@asmarya.edu.ly

Small and Micro Enterprises and Their Role in Achieving the Economic Development "Women's Service Projects in Zliten as a Model"

Marwa M. Abo Shalaa, Hajer A. Doub *, and Fatema F. Alfarik

Department of Economics, Faculty of Economics & Commerce, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع :المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "المشاريع الخدمية النسائية في زليتن أنموذجا" وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة التأثير الذي تلعبه المشروعات الخدمية النسائية في دعم التنمية المحلية من خلال توفير فرص العمل وخلق القيمة المضافة خدمية وبالتالي زيادة الناتج المحلي داخل المدينة، استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي، إضافة للتحليل الكمي من خلال تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتطبيقها على البيانات المتحصل عليها من خلال مصادرها الأولية من مجتمع الدراسة باستخدام استمارة استبيان إلكترونية، وبالرغم من صعوبة الوصول للبيانات حول هذا الموضوع وتعثرها، إلا أن هذه الدراسة على الأقل ألقت الضوء على نشاطات شريحة فاعلة ومهمة من شرائح المجتمع داخل زليتن وتمكنت من التعرف على دور المرأة في القطاع الخدمي وذلك للوقوف على مدى مساهمتها في دعم وتحفيز عملية التنمية المحلية من خلال الدور الكبير الذي تقوم به عينة الدراسة في إعانة أسرهن وتحمل جزء من العبء الحياتي والمعيشي، حيث توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية مباشرة بين حجم رأس المال للمشروع وحجم الدخل المتولد من المشروع حيث توصلت الدراسة لأن كل زيادة في رأس المال بمقدار دينار واحد ستؤدي لزيادة الدخل بمقدار 415 درهم، واتضح أن معظم المشاريع تعتمد على رأس مال أقل من 5000دينار. وأن 52% من المشاريع بها عاملات وهذا ما يوضح قدرة المشاريع الخاصة على خلق فرص للعمل داخل مجتمع الدراسة، كذلك توصلت لوجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي ودور العاملات في إعانة أسرهن هذا ما أعطى هذه المشاريع أهمية خاصة في تحقيق التنمية الشاملة، وتوصلت أيضًا إلى أن معظم المشاريع الصغرى والمتناهية الصغر النسائية كانت مشاريع ذات طابع خدمي وبذلك ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أخيراً توصي الدراسة بإدراج مادة ثقافية حول الاقتصاد المنزلي تدرس في الجامعات ذلك للدور الكبير التي حققته المرأة من هذا الجانب، وضرورة قيام

الجهات الرسمية والحكومة بدراسة آلية تسهيل تقديم قروض صغيرة للسيدات اللواتي يمتلكن الرغبة في إقامة هذه المشاريع للمساعدة على إقامة مشاريعهن على أكمل وجه.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر، التنمية الاقتصادية، معامل رأس المال/الناتج، فرص العمل، القيمة المضافة.

Abstract

This study addressed Small and Micro Enterprises and Their Role in Achieving Economic Development "Women's Service Projects in Zliten as a Model". The importance of this study lies in knowing the impact that women's service projects have in supporting local development by providing job opportunities and creating added value services thus increasing the local output within the city. We used the descriptive approach in this study, in addition to the quantitative analysis by estimating the relationship between the study variables and applying them to the data obtained from their primary sources from the study community using an electronic questionnaire form. Despite the difficulty of accessing and stumbling data on this topic, this study at least shed light on the activities of an effective and important segment of the segments of society within Zliten and was able to identify the role of women in the service sector and to stand on the extent of their contribution in supporting and stimulating the local development process through the great role that the study sample plays in helping their families and carrying part of the life and living burden, where the study found a direct positive relationship between the size of the project capital and the size of the income generated from the project, where the study found that every increase in capital by one dinar will lead to a rise in income by 415 dirhams, it was found that most projects rely on capital less than 5000 dinars. And that 52% of the projects have workers, which explains the ability of private projects to create job opportunities within the study community, as well as finding a positive relationship between the educational level and the role of workers in helping their families, which gave these projects special importance in achieving comprehensive development, and also found that most small and micro enterprises were projects with a service character and thus contributed to increasing the gross domestic product. Finally, the study recommends the inclusion of cultural material on home economics taught in universities for the great role that women have achieved from this aspect and the need for official bodies and the government to study a mechanism to facilitate the provision of small loans to women who have the desire to establish these projects to help establish their projects in the best way.

Keywords: *Small & Micro projects, Economic development, Capital/Output coefficient, Employment, Added value.*

1. المقدمة

إن الحد من البطالة وتوفير فرص العمل للباحثين عليه يعد من أهم دعائم السعي للوصول للتشغيل الكامل الذي يعد من أبرز أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، التي تسعى دول العالم لتحقيقها على اختلاف اقتصاداتها سواء كانت دولا نامية أو متقدمة أو صاعدة نحو النمو، وعليه أعتبر أن توفير فرص

العمل عامل مهم في تحقيق التنمية ولزيادة معدلات النمو الاقتصـــادي بما يحافظ على موارد البلد المادية والبشرية، وبالنظر للاقتصاد الليبي الذي يتمتع بحجم موارد وفوائد نفطية كبيرة بالرغم من أنها ناضـبة وعليه اسـتغلالها بما يحقق ديمومتها من خلال توظيفها في مشـاريع تنموية تدعم توفير فرص العمل للباحثين عنه، وتحقق أهداف النمو والتنمية خاصـة عندما نرى ارتفاع فئة الشـباب في الهرم السكاني الليبي حيث إن نسبة الشباب بلغت حوالي 60% من إجمالي السكان في ليبيا (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2009). ونظراً لعجز الدولة عن توفير جميع فرص العمل التي يطمح لها المواطنون خاصـة في غياب وجود مصانع ومشاريع حكومية جديدة تلبي حاجة الاقتصاد وذلك بسبب توقف مشاريع التنمية لعقود، وإذا ما نظرنا إلى أن 64% من النســاء الليبيات عاطلات عن العمل ووفقًا للبنك الدولي، تبلغ نسبة مشاركة النساء الليبيات في القوى العاملة، اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 عامًا فما فوق، حوالي 28%، مقارنة بـــ79% من الرجال (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020). دفع انخفاض نسـبة توظيف النساء الليبيات بعضهن إلى دخول مجال المشاريع الصغرى والمتناهية الصغر، والتي توفر فرص عمل كبيرة بفضل رأس المال الصغير المطلوب، وتسهم في الحد من البطالة ودعم النمو الاقتصادي وتحسين مسـتوى المعيشـة. تلعب هذه المشـاريع دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في ليبيا، حيث تسـاهم في امتصـاص العمالة وتلبية احتياجات السـوق. رغم أن الشـباب يمثلون 60% من السـكان، إلا أن البطالة بينهم بلغت 19% في 2013 (الشـويرف والبيباص، 2017). وتتمتع المشـاريع الصغرى بتوظيف التقنية المتاحة والمواد الخام المحلية، ما يجعلها ملائمة للاقتصاد الليبي الذي يعاني من البطالة وضعف الإنتاجية (شامية، 2016؛ دهشان،2021)

في الاقتصـاد الليبي كان الحدث الأكبر بعدما كشـف البنك الدولي أن ليبيا هي الدولة الأولى عربيا من حيث مشاركة النساء في سوق العمل وذلك بنسبة تعادل 35.7% من إجمالي اليد العاملة في ليبيا وبذلك تتقدم ليبيا على كل الدول العربية في هذا المؤشـر لتحتل الصـومال (31.2) وموريتانيا (30.7) والسودان (29.9) وتونس (28.3) المراتب الموالية لها (البنك الدولي، 2016).

وأخيراً ليس آخراً إن المشروعات الصغرى من الممكن أن تكون بارقة أمل لما تمتلكه من أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد عام مثل اقتصاد ليبيا.

1.1. المشكلة البحثية

نظراً لما سـبق عرضـه في الفقرة السـابقة ولما يعانيه الاقتصـاد الليبي من العديد من المشـاكل كارتفاع البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصـادي وانخفاض التنويع الاقتصـادي وغيرها من المشـاكل الاقتصادية الأخرى.

عليه فإن المشكلة البحثية تكمن في معرفة مدى تأثير المشاريع الصغرى والمتناهية الصغر التي تحتاج إلى رأس مال وعمالة ومساحة قليلة على التنمية الاقتصادية في مدينة زليتن من خلال ما تقدمه من فرص عمل ودخل للفئات الفقيرة، وتحسين الإنتاجية والجودة والتنوع والابتكار والتنافسية للمنتجات والخدمات المحلية، وكذلك دراسة مدى قدرتها على تعزيز التعاون والتكافل والتضامن بين أصحاب المشاريع والمجتمعات المحلية لفئة السيدات العاملات لحسابهن الخاص، والتعرف على أهم النقاط التي تواجهها المرأة العاملة في المدينة.

2.1. فرضية البحث

تدور فرضية البحث حول فرضية رئيسية وهي مدى مساهمة المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر داخل مدينة زليتن (القطاع الخدمي) بشكل مؤثر في التنمية الاقتصادية.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التنمية الاقتصادية في زليتن مرتبطة إحصائيا واقتصاديا بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

الفرضية الثانية: كلما زاد عدد المشاريع الصغرى في زليتن، زادت فرص العمل التي تقدمها المشاريع الصغرى الخدمية.

الفرضية الثالثة: يمثل القطاع الخدمي الخاص في مدينة زليتن نموذجا جيداً من نماذج المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر التي تدعم تطور الاقتصاد الوطني وتخلق فرص عمل جيدة داخل المدينة.

الفرضية الرابعة: يخلق القطاع الخدمي الخاص في مدينة زليتن قيمة مضافة من خلال المساهمة في تغطية الطلب المحلي من الخدمات داخل المدينة.

3.1. أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في معرفة الدور الذي تؤديه المشروعات الصغرى في الاقتصاد الوطني وخاصة في تنمية الشأن الاقتصادي داخل مدينة زليتن كونها تتميز بالانتشار الواسع داخل المدينة الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المشاريع لوجود بنيه تحتية متكاملة كذلك مساهمتها في حل مشكلة البطالة والتي يعاني منها الاقتصاد الليبي والعمل على تحقيق توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الأفراد على العمل والعطاء والابتكار لذا يتطلب الأمر تسليط الضوء على عينة من أهم القطاعات ودورها في تطوير تنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرات التنافسية وهو القطاع الخدمي الخاص من خلال الآليات والتأهيل وتطوير هذا القطاع.

4.1. أهداف البحث

يهدف البحث بشكل خاص للتعرف على أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر والأهداف الرئيسية لها وهي:

- التعرف على ماهية المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر وقيمتها للفرد وللمجتمع.
- التعرف على مقدرة المشروعات الصغرى على الاستمرار والتزايد وتوفير فرص عمل جديدة.
- التعرف على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى وبالأخص القطاع الخدمي في توظيف المرأة داخل مدينة زليتن.

5.1. منهجية البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات أو نفيها أُعتمد المنهج الوصفي فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بدراسة القطاع الخدمي الخاص في مدينة زليتن بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال استمارة استبيان أولية ميدانية على القطاع الخدمي الخاص المتعلق بالدور القائم على عنصر المرأة في زليتن ومساهمة هذا القطاع في التنمية المحلية.

6.1. مصادر البيانات والمعلومات

سيتم الاعتماد على الكتب والدوريات والمجالات العلمية والدراسات السابقة لإعداد الجانب النظري في البحث.

إضافة إلى البيانات الأولية المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان التي سيتم توزيعها على مجتمع العينة.

7.1. الدراسات السابقة

دراسة الشويرف والبيباص (2017) بعنوان: المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة. هدفت هذه الدراسة إلى واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي ومن ثم بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحد منها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة الفردية هي النمط الغالب على المشروعات في ليبيا وتضم أعداد كبيرة من القوى العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية.

دراسة العماري (2019) بعنوان: مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغرى والتعرف على مقومات نجاحها ونموها، وكذلك بيان المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتحد من تطورها. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أنه من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى

هي تنمية وتطوير المشـروعات الصـغرى فنياً وإداريا ومن أهم المعوقات هي عدم القدرة على توفير رأس المال والمعلومات المناسبة.

دراسة أوصيلة والطوير (2014) بعنوان: واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا. هدفت الدراسة لتسليط الضوء على الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في ليبيا وكيفية تفعيل هذا الدور ومقومات نجاحها، توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة والمشروعات الصغيرة في ليبيا عند مستوى (0.05) وأنها ذات علاقة طردية موجبة وتزايدت أعداد المؤسسات الخدمية في قطاع السياحة وعدد العمال بينهما.

دراسـة بصير وجابر (2021) بعنوان: واقع المشـاريع الصـغيرة في ظل جائحة كورونا. هدفت إلى بيان أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في ظل جائحة كورونا وكذلك وضع التوصيات التي تسـاعد أصحاب المشـاريع للاسـتمرار والتغلب على العراقيل. توصـلت الدراسـة إلى ضـرورة قيام أصحاب المشاريع الصغيرة للاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي بتزويد علاقاتهم بأصحاب المصالح من موردين وزبائن وعملاء ومسـتفيدين وكذلك على أصحاب المشـروعات الصـغيرة البحث في تسـويق منتجاتهم بطرق غير تقليدية من خلال استخدام منصات البيع العالمية.

دراسـة زريق والعشـوش (2018) بعنوان: المشـروعات الصـغيرة ودورها في حل مشـكلة الفقر- دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية. هدفت إلى دراسة المشروعات الصغيرة وتبيان خصائصها وأنواعها والصـعوبات التي تواجهها ودورها المهم في التأثير على المحددات الأسـاسـية للفقر سـواء بتأثيرها على الصحة، السكن، التعليم. توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة لها دور مهم في الحد من الفقر كما تسهم في تشغيل اليد العاملة بدرجه كبيرة الأمر الذي يؤدي لرفع المستوى المعيشي بين الأفراد.

دراسـة الوليدات والخاروف (2017) بعنوان: دور المشـاريع الصـغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا. هدفت الدراسـة إلى اسـتكشـاف واقع المشـاريع الصـغيرة التي تديرها النسـاء في مدينة مأدبا، من خلال تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية صاحبة المشروع، وأسباب دخولها هذا المجال، بالإضـافة إلى التحديات التي واجهتها. وأظهرت النتائج أن غالبية المشـاريع كانت في القطاع الخدمي، وكان الدافع الرئيسي لإنشائها هو تحسين دخل الأسرة. كما تبين أن الإصرار، الإدارة الجيدة، والصبر عوامل أساسية في نجاح هذه المشاريع.

دراسة أبوسخيلة (2015) بعنوان: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية داخل فلسطين. هدفت إلى بيان تأثير القطاع الخاص لفلسطين ممثلاً بالمتغيرات المستقلة (القيمة المضافة القطاع الخاص الفلسطيني وعدد العاملين وصادرات القطاع الخاص) على التنمية الاقتصادية ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، والبطالة كمتغير تابع ثاني. توصلت الدراسة إلى ضرورة إعطاء دور

فاعل حقيقي للقطاع الخاص واشتراكه في عملية التنمية الاقتصادية والتخلص من الاتفاقيات وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي فهو من أكثر الأمور عرقلة.

دراسة خليل (2017) بعنوان: الفقر والبطالة في محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة في حلها وخاصة عند المرأة. هدفت إلى مدى معرفة مساهمة المشروعات الصغرى في معالجة مشكلة البطالة في عجلون، توصلت إلى أن ظاهرة الفقر والبطالة في محافظة عجلون من الظواهر التي تستحق إيجاد حلول لها حيث تصل نسبة البطالة إلى18.9%ونسبة الفقر إلى17%كذلك تسهم هذه المشاريع في توفير فرص العمل وبالتالي المشاركة في حل مشكلتي الفقر والبطالة وزيادة دخول أصحابها.

دراسة صافي والطراونة (2018) بعنوان: أثر المشروعات الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً. وأظهرت النتائج تحسناً في مختلف المجالات التي شملتها الدراسة، مثل الاستقلال المادي، حرية اتخاذ القرارات، وتقسيم العمل، مما ساهم في تمكين المرأة الريفية الفلسطينية من امتلاك مشروع صغير خاص بها.

دراسة النمروطي وصيدم (2009) بعنوان: بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغرى في علاجها. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدور التي تلعبه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية، وقدرتها على إيجاد فرص عمل.
وتوصلت إلى أن المشاريع الصناعية التجارية تساهم بشكل كبير في تقليل نسبة البطالة أكثر من غيرها من المشروعات، مثل مشاريع الخدمات والنقل والبناء.

دراسة السبيعي (2013) بعنوان: دور المشاريع النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة إلى استكشاف واقع المشروعات الصغيرة النسائية في المملكة العربية السعودية من خلال آراء مجموعة من صاحبات هذه المشروعات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، من أبرزها: أهمية تفعيل وسائل الإعلام لتعزيز ثقافة العمل الحر لدى النساء، وفتح مراكز تدريبية لدعم وتطوير مشروعات رائدات الأعمال. الحاجة إلى وضع نظام إقراض مخصص للنساء يتناسب مع طبيعة احتياجاتهن وقدراتهن.

دراسة دينسلو (Denslow) (2005) بعنوان: المشكلات الرئيسية التي تواجهها النساء الأمريكيات- الشركات الصغيرة المملوكة لها. هدفت الدراسة في أنواع المشكلات التي تواجهها الشركات المملوكة للنساء والأهمية النسبية لهذه المشاكل، وكذلك حللت هذه الدراسة الاختلافات في المشاكل الرئيسية عبر كل مرحلة من مراحل النمو (أي بدء التشغيل، والنمو المبكر). أشارت النتائج إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية في المشاكل التي تواجهها الشركات المملوكة للنساء اللواتي كن في مراحل نمو مختلفة من حياتهن التجارية (من البداية إلى مرحلة النضج).

دراسة أبادا (Abada) (2016) بعنوان: التمويل الأصغر وتمكين المرأة في المدينة المنورة في منطقة أكرا الكبرى في غانا. هدفت الدراسة إلى تدخل التمويل الأصغر إلى مساعدة رائدات الأعمال على تنمية أعمالهن وبالتالي تعزيز رفاههن الاجتماعي والاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر له بالفعل علاقة مباشرة بالربح، وأن التمويل الأصغر قد أثر بشكل إيجابي على أرباح النساء، والأعمال التجارية، وبالتالي على رفاههن الاجتماعي والاقتصادي.

وبعد عرض الدراسات السابقة يمكن توضيح ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها بما يلي:

- تعد دراسة المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي من الدراسات المهمة جداً لما لها من أثر كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الظروف الحالية.
- ركزت هذه الدراسة على قطاع الخدمات وعلى فئة النساء نظرا لطبيعة النساء وباعتبار أن الخدمات ملائمة أكثر للنساء إضافة لطبيعة المجتمع من حيث غياب البنية التحتية التي تلزم للمشاريع السلعية وهذا له تأثير أكبر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال القيمة المضافة ودخل التوظيف لهذا القطاع داخل مدينة زليتن.

8.1. المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مكوناً أساسياً في اقتصاد أي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية. إذ تسهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الإنتاجية والمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، فضلاً عن دورها في تشجيع التشغيل الذاتي وريادة الأعمال بتكلفة رأسمالية منخفضة. وقد أثبتت هذه المشروعات قدرتها على الابتكار، المنافسة، وتقليل تكاليف الإنتاج، ما يجعلها أكثر مرونة وكفاءة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ويسهم ذلك في تعزيز الإنتاج والتوظيف في العديد من الدول (عبد المنعم وآخرون، 2019).

الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء من الحكومات أو المجتمع المدني، يأتي لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة وتطوير المهارات الإدارية والفنية، مما يخفف العبء على القطاع العام في خلق فرص العمل. وفي ليبيا، تزايد الاهتمام بهذه المشروعات لمساهمتها في مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل، رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد، إضافة إلى دورها في تمكين المرأة والحد من الجريمة (دومة وآخرون، 2021). يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على

النفط والغاز الطبيعي، اللذين يشـكلان 95% من الصـادرات، لكنهما يوفران أقل من 3% من فرص العمل (ساطي، 2013).

1.8.1. مفهوم المشروعات الصغرى:

مصطلح "المشروعات الصغيرة" هو مفهوم شامل أصبح يحظى باهتمام متزايد مؤخراً، ويشير إلى الأنشطة التي يديرها الأفراد بأنفسهم أو تلك التي تعتمد على عدد محدود من العمال في منشآت صغيرة. ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص فقط، بل يشمل أيضاً الإنتاج الأسري أو المنزلي (لأسرج، 2013).

1.1.8.1. المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغرى:

لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة فهو يختلف من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصـادية والاجتماعية، أي أن العديد من الدول لا يتوفر لديها تعريف رسـمي محدد للمشروعات الصغيرة، وهناك معايير مختلفة تستخدم في غالبية البلدان والتي تتمثل في:

أولا: المعايير الكمية:

وتشمل (الخمشي، 2008):

- حجم رأس المال.
- حجم العمالة.
- حجم الإنتاج.
- التكنولوجيا المستخدمة".

ثانيا: المعايير الوصفية:

وهي التي تهتم بالخصائص النوعية لهذا النمط من المشروعات كالملكية ودرجة تأثير المشروع في السوق وطبيعة النشاط (الصياد، 2006).

ووفقا للمعايير السابقة تعددت التعاريف المفسرة للمشروعات الصغيرة، فمنهم من عرفها وفقا للمعايير الكمية ومنهم من عرفها وفقا للمعايير النوعية.

أ) التعريف بالمشروعات الصغرى والمتناهية الصغر:

يتم تعريف المشروعات الصغرى اعتمادًا على مجموعة من المعايير المختلفة، مثل عدد العمال وحجم رأس المال، بالإضافة إلى معايير أخرى مثل القيمة السوقية والموقع الجغرافي (علي، 2021).

- وقد عرف البنك الدولي المشـروعات الصـغرى بناءً على معيار عدد العمال، حيث يُعتبر هذا المعيار أساسيًا في تحديد حجم المنشأة. فالمشروعات تُعد صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50

عاملًا. وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، وفرنسا، تُعد المنشأة صغيرة إذا كانت توظف ما يصـــل إلى 500 عامل. بينما تعتمد بعض الدول الأخرى على رأس المال لتعريف المشروع الصغير، أما المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال، فتُصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر (عيسى، 2010).

- تعريف منظمة العمل الدولية للمشـــروعات الصـــغرى حيث تعرف بأنها "تلك المشـــاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال" (العماري، 2019).
- السوق الأوربية المشتركة "تلك المشاريع التي تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين فيها عن 21 عامل" (العماري ،2019، ص16)
- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية والتي عرفها على أنها" تلك المشـــروعات التي يديرها مالك واحد ويتحمل كامل المسؤولية فيها سواء بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) ويتراوح أعداد العاملين فيها من (50-10) عاملاً" (شاهين، 2016).

ب) تعريف المشروعات الصغرى من منظور الاقتصاد الليبي.

من الملاحظ في ليبيا عدم وجود تعريف واضح ومحدد لهذا النوع من المشروعات؛ وذلك راجع لعدم وجود قانون ينظمها ويعرفها تعريفا دقيقا، ومن هذه التعريفات ما يلي (اليونسي وإقريشن، 2021):

- تعريف المشروعات الصغرى وفقا للقانون الليبي بالقرار الصادر عن رئاسة الوزراء المرقم 472 لسنة 2009 بشأن المشروعات الصغرى كما يلي:

"المشـــروعات الصـــغرى هي تلك التي لا تتجاوز قيمة القرض الممنوح لها مليون دينار ليبي، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 فردًا. كما عرف مجلس التخطيط العام الليبي المؤســـســـات الصـــغرى بأنها تلك التي يعمل بها عدد لا يتجاوز 25 عاملاً، مع اســـتثمارات لا تزيد عن 2.5 مليون دينار ليبي".

ومن التعريفات التي تم عرضها يتضح أن المشروعات الصغرى لها صفات متباينة مكانيًا وربما زمنيا فبعض المشروعات قد تكون في فترة زمنية سابقة هي مشروعات متوسطة ولكنها اليوم توصف بأنها مشـــروعات صـــغرى نظرا لنمو الاقتصـــاديات و تزايد حجم الثروة لديها، وعلى اعتبار أن أي مشروعات لا تكون مشروعات كبرى ومتوسطة فهي حتما مشروعات صغرى وإن كان البعض يطلق عليها حاليا المشـــروعات الصـــغيرة أو الأصـــغر أو بالمشـــروعات المتناهية الصـــغر، وبالتالي بالنظر لذلك وبطبيعة المجتمع الليبي وكون البحث يسلط الضوء على المشاريع الخدمية للنساء فإننا يتوجب علينا محاولة تعريف المشروعات الصغرى آخذين بالاعتبارات السابقة وعليه يمكن القول أن:

المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطًا معينا سواءً كان هذا النشاط اقتصاديا أم تجاريا أم خدميا مستخدما عددا قليلا (من 1-10) من العاملين مقابل الحصول على أجورهم، بحيث تسعى المنشأة من خلاله للحصول على الربح.

2.8.1. خصائص المشروعات الصغيرة:

إن للمشروعات الصغرى دور مهم في بناء الاقتصاد الوطني لذلك تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المشروعات ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي (سليمان، 2016):

- يدير مالك المنشأة العمليات الإدارية والفنية، وهو أمر شائع في المشروعات الأسرية.
- رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة منخفض.
- تعتمد هذه المشروعات على الموارد المحلية الأولية، مما يقلل تكاليف الإنتاج ونسبة رأس المال إلى العمل.
- قدرتها على التطور والتوسع محدودة بسبب ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير.
- ترفع من مستويات الادخار والاستثمار عبر توفير إيرادات خاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- تواجه صعوبات في التسويق والتوزيع بسبب ارتفاع تكاليفها.
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة.
- متطلبات رأس المال والقروض صغيرة، مما يسهل الدخول والخروج من السوق.
- هيكلها الإداري بسيط، يديره شخص أو مجموعة صغيرة.

3.8.1. دوافع إنشاء المشروعات الصغيرة:

إن من أهم دوافع إنشاء المشروعات الصغرى هو توليد الإنتاج والدخل وفرص العمل، مع تطوير مهارات التصنيع، وبالتالي تعزيز التصدير، مما يقلل الاستيراد من خلال تلبية احتياجات السوق المحلي بتكلفة اقتصادية، وهذا ما يدعم النمو الاقتصادي.

4.8.1. أسباب تزايد عدد المشروعات الصغيرة:

إن ارتفاع حجم الخدمات بفضل ثورة المعلومات أدى إلى ظهور مؤسسات صغيرة ذات طابع خدمي، وهذا ما ساهم في زيادة الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية، وأدى النمو السكاني إلى عجز الدولة عن تلبية الطلبات في سوق العمل، خاصة مع زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق، هذا ما زاد من نشاط الأعمال الخاصة مع تحول العديد من الدول نحو خصخصة المؤسسات العامة للتكيف مع هذا الوضع.

5.8.1. المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا:

إن أهمية المشروعات الصغيرة في ليبيا أمر ليس موضع جدل، خاصة إذا تم رعاية المشروعات الصغيرة ودعمها وتطويرها، يمكن أن تسهم بشكل كبير في الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وعلى الرغم من نقص المعلومات الدقيقة عن هذا القطاع في ليبيا، فإننا نعتقد أن المشـــروعات الصـــغيرة هناك تواجه مشكلات ومعوقات مشابهة لتلك التي تواجهها في الدول النامية، بل قد تكون الأمور أكثر تعقيدًا بسبب غياب الجهات الراعية والمتخصصة، وعدم الوضوح والشفافية، وعدم الاستقرار (شامية، 2016).

أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة بوجه عام تتمثل في (واصل، 2020):

أ) المعوقات التمويلية والتي تتمثل في:

- أزمة السيولة النقدية.
- محدودية الإمكانيات المالية.
- انخفاض هامش الربح.
- تعقد إجراءات الحصول على القرض أو أن تكون قيمة القرض أقل من الاحتياج ونقص الضمانات للحصول عليه وارتفاع الفائدة فيه.

ب) المعوقات الثقافية والاجتماعية والتي تتمثل في:

- الاعتماد التقليدي على الدولة.
- ضعف ثقافة العمل وانتشار الفساد.
- أن أغلبية أفراد المجتمع يطمحون للوصول لمراتب حكومية عليا.
- افتقاد المجتمع للأمن والاستقرار.
- ضعف ثقافة المهن والأعمال.

ج) المعوقات التسويقية والتي تتمثل في:

- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية.
- عدم القيام بدراسة السوق جيدا قبل البدء في المشروع.
- عدم وجود معارض كافية لتسويق المنتجات والسلع ونقص المعلومات اللازمة للتسويق.

د) المعوقات الفنية والتي تتمثل في:

- صعوبة الحصول على المواقع والمساحات المناسبة للمشروع.
- نقص العمالة المؤهلة والمدربة.

- ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج.
- نقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمشروعات الصغيرة.
- عدم توفر الخدمات غير التمويلية، وتكلفة عملية الصيانة.

هـ) المعوقات الإدارية والتي تتمثل في:

- عدم الفصل بين الملكية والإدارة.
- غياب المعايير الموضوعية في تقييم الأداء وانعدام التدريب ومهارات إدارة الوقت.
- عدم الربط بين السلطة والمسؤولية.
- القصور في التخطيط لعمليات التمويل، وافتقاد مهارات التفاوض.

9.1. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

من المتعارف عليه أن تلعب المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصـادية والصناعية، حيث تشكل أكثر من 90% من المشروعات العالمية وتمثل العمود الفقري للقطاع الخاص، وما نسـبته 50 و60%من الاسـتخدام (يوم المؤسـسـات المتناهية في الصـغر (منظمة الأمم المتحدة للصـناعة، 2023). حيث يزداد الاهتمام بتلك تمثل المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاسـتخدام والقيمة المضـافة. في بلدان التحول الاقتصـادي، فلقد بدأت المؤسـسـات الحكومية الكبيرة ذات الكفاءة المنخفضـة تفسـح المجال لمشـروعات خاصـة أصـغر حجماً وأكثر كفاءة (المحروق، 2006).

ويعود اهتمام المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية (هوبون، 2002):

- المشروعات الصغيرة تعتمد على العمالة المكثفة وتوزع الدخل بعدالة، مما يساعد في تنمية المجتمع، امتصاص البطالة، والتخفيف من الفقر، وتوفير فرص العمل.
- تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين تخصيص الموارد في البلدان النامية، حيث تدعم المشروعات الكبيرة بأساليب إنتاج كثيفة العمالة وتعكس وفرة العمل ورأس المال.
- توفر المشروعات الصغيرة منافسة للمنشآت الكبيرة، مما يحد من قدرتها على التحكم في الأسعار، وتغطي نطاقًا جغرافيًا أوسع.

- كما توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملون معًا لتحقيق مصالحهم المشتركة

10.1. أهم عوامل نجاح وفشل المشاريع الصغرى

أولا: مقومات النجاح وتشمل (العماري، 2019):

- الموقع الجيد لإنشاء المشروع وتحديد أهدافه.
- تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة إداريا وفنيا.
- الاستعداد والجدية من قبل المستثمرين سواء المدير أو المالك.
- تشجيع الحكومة للمستثمرين في المشروعات الصغيرة وذلك بإعفائهم من الضرائب والرسوم.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من الحكومة لحماية المنتج المحلي.
- وضع برامج مناسبة لتمويل وإقراض المستثمرين في المشروعات الصغرى.
- توفير مراكز تدريب تابعة للحكومة مجانية هدفها تدريب وتأهيل الشباب لإنشاء مشروعاتهم ومساعدتهم في حل المشاكل والمعوقات التي تواجههم.

ثانيا: عوامل الفشل وتشمل (البراني والوريدي، 2019):

- عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة.
- تأثير الوضع الأمني في البلاد على تمويل المشروعات الصغيرة.
- عدم تبني المصارف التجارية وسياسة تمويل المشروعات الصغيرة.
- غياب القوانين الخاصة بتنظيم المشروعات الصغيرة.
- معوقات إدارية تتمثل في عدم وجود دراسات علمية للجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.
- ضعف الإدارة والخبرة لأغلب أصحاب المشاريع الصغيرة.
- ضعف السمات القيادية لأصحاب المشروعات الصغيرة.

11.1. واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا

مع توجه ليبيا نحو تحسين هيكلية اقتصادها وتوسيع قاعدة الملكية، أصبح من الضروري دعم المشروعات الصغيرة لتوفير فرص العمل وتنمية المجتمع. ورغم ظهور العديد من المشاريع الصغيرة، فإن معظمها يفتقر إلى الابتكار ويعتمد على العشوائية، مما أدى إلى مشكلات عديد ((الورفلي، 2006).

تتركز معظم هذه المشاريع على منتجات استهلاكية تستهدف السوق المحلي. ليبيا دعمت هذه المشاريع منذ أكثر من عقدين من خلال برامج مثل الأسر المنتجة، وخصصت ميزانيات كبيرة للمصارف والصناديق المتخصصة في الإقراض، مثل تخصيص 400 مليون دينار في عام 2000 و195 مليون دينار

في عـام 2002، بهـدف تقليـل الاعتمـاد على القطـاع العـام وتعزيز دور القطـاع الخـاص في التنميـة الاقتصادية (ساطي، 2013).

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشـروعات الصـغيرة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسـس برامج الحاضـنات والابتكار التقني في العام 2006م، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشـعبية للقوى العاملة (سابقا)، وفي العام 2007م تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وكانت تتبع في ذلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقا أصبحت في العام 2010م برنامجا وطنيا يتبع اللجنة الشعبية للاقتصاد(سابقا)، وإلى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد (الشويرف والبيباص،2017).

12.1. دور المرأة في القطاع الخدمي داخل مدينة زليتن

مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية كانت دائمًا جزءًا أساسيًا من مهامها، حيث عملت خارج مهامها المنزلية في الحقول، المزارع، التعليم، والتمريض، لدعم معيلها سواء كان أبًا أو زوجًا. مع تزايد السكان وتغير البنية الديمغرافية، وتطور المواصلات، وازدياد فرص العمل المناسبة للنساء، أصبح دور المرأة في سوق العمل أكثر أهمية. في بعض المجتمعات، أصبحت المرأة المعيلة في ازدياد بسبب الحروب والأزمات، مما جعل عمل المرأة خارج المنزل ذا أهمية أكبر من ذي قبل.

العمل الذي تقوم به المرأة لم يعد هامشيًا، بل أصبح له تأثير اقتصادي يعادل ما يقوم به الرجل في كثير من الأحيان. تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل أحدث تحسنًا في مستوى معيشتها ومستوى معيشة أسرتها، كما عزز من ثقتها بنفسها وسعيها نحو المساواة (الزعبي، 1995).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تركز المشاريع التي تقودها النساء على القطاعات الحرفية والخدمات وغالبًا ما توظف أقل من عشرة موظفين. ورغم فعالية قطاع المشروعات الصغيرة، فإن استخدام تقنيات قديمة يؤثر على كفاءتها. تحسين كفاءة هذه المشاريع وتبني تقنيات جديدة يمكن أن يحقق عوائد كبيرة للنساء والاقتصاد بشكل عام من حيث الدخل وخلق فرص العمل (منظمة الأمم المتحدة، 2015).

الأهمية من عمل المرأة والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية (ابوقعيقيص،2015) كالتالي:

- المرأة تعد من أكبر القوى الاقتصادية في العالم وخلق فرص أكبر لعمل المرأة يزيد من إنتاجية الدولة.
- أنه كل ما زادت فرص المرأة في العمل كل ما نقلت الثقافة لأسرتها وأبناءها مما يساعد في دفع عجلة التنمية على المدى الطويل.

- المساعدة في إنعاش القطاع الخاص حيث إن شريحة كبيرة من النساء في ليبيا يعملن من المنزل دون شركات مرخصة وهو ما يعرف باقتصاد الظل.

وبذلك قد أثبتت المرأة في الوقت الحاضر أنها تستطيع أن تتكيف مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها حيث تعتبر النساء أكثر نزاهة في إدارة المشاريع وبذلك تعتبر أكثر مكافحة للفساد.

2. تقدير النموذج الكمي للدراسة

1.2. مجتمع وعينة الدراسة

نتيجة لعدم وجود جهة رسمية لها إحصائية بعدد ونوع المشاريع الصغرى وخاصة النسوية المتمثلة في القطاع الخدمي، وباعتبار أن هذه المشاريع هي مشاريع وليدة في المجتمع، وبالتالي فإنها لا تملك غرفة معينة تنظمها أو تحصرها، الأمر الذي دفعنا إلى اختيار العينة العمدية أو القصدية وبهذا تم إعداد ورقة الاستبيان إلكترونيا ونشر الرابط على أغلب مواقع التواصل الاجتماعي أي أن تتم مشاركته مع مجموعات نسائية بهدف تجميع البيانات المتعلقة بالدراسة وصولا لتقدير النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

2.2. أداة الدراسة

تُعد أداة جمع البيانات من الركائز الأساسية للدراسات الميدانية، ويُعتبر الاستبيان أحد أهم وسائل البحث العلمي التي تتيح للباحث جمع المعلومات. فهو وسيلة أو طريقة تُستخدم لجمع البيانات في الأبحاث الوصفية أو الكمية. يتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة المرتبة في فقرات، حيث تحتوي كل فقرة على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع المراد دراسته

3.2. اختبار الصدق الظاهري لاستمارة الاستبيان

تعني أن الأسئلة التي تضمنتها الاستبانة تقيس فعلا ما يراد قياسه (بصير وجابر،2021) وفي بحثنا هذا تم إعداد ثبات صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من رائدات الأعمال وعضوات تدريس بالمجال الجامعي، وتم الأخذ بالملاحظات التي اتفقت عليها الأغلبية.

4.2. الصعوبات التي واجهتنا عند نشر الاستبيان

من أكثر الصعوبات التي واجهتنا أنه بالرغم من نشر الاستبيان إلكترونيا ووضعه على أغلب مواقع التواصل الاجتماعي المتعلقة بمجموعات خاصة بالنساء والحرص على أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستبانة هي أسئلة واضحة غير مبهمة، شفافة وموضوعية بحيث أي أنها لا تتطلب كشفا لهوية المجيب وتحرص كل الحرص على خصوصية المجيبين ، إلا أننا لم نتلق قبولا جيدا من الردود، يفي بمتطلبات التقدير ويمكن أن نضمن به كفاءة النموذج المقدر واتساقه، ربما كان السبب من عدم استجابة مجتمع الدراسة للتفاعل مع الاستبيان الإلكتروني هو أن هناك فئة من النساء لديها تخوف

من استعمال الأنترنت، وكذلك لا ننسى أن هذا الاستبيان كذلك يخاطب فئة عمريه لم تحظَ باستكمال تعليمها ربما تجهل استعمال الأنترنت، وبسبب القلة في عدد الردود بناء عليه توجهت الباحثات لمكتب شـــؤون المرأة بزليتن وتم مخاطبتها شـــخصـــيا وطلبن منها المســـاعدة وعليه تمت الموافقة على تقديم المساعدة وذلك بنشر رابط الاستبيان على حسابها الخاص فمنها تلقينا عدد لابأس به من الردود نظرا لتعدد متابعي حسابها على الفيس بوك.

5.2. استمارة الاستبيان وتوصيف نتائجها

بالتحدث عن الاستبانة المشار إليها في الملحق (1) والتي تم تصميمها خصيصا لجمع البيانات، وبهدف الحصول على المعلومات المطلوبة من خلالها، حيث تضمنت مجموعة من الأسئلة لتغطية كافة جوانب الدراسة لتحتوي على ثلاثة أجزاء من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث وهي كالتالي:

البعد الأول: ويتعلق بالخصائص الشخصية والديموغرافية.

البعد الثاني: أسئلة متعلقة بالمشروع نفسه.

البعد الثالث: الأسئلة متعلقة بالعاملات داخل المشروع.

3. النتائج والمناقشة

تبين لنا من نتائج الاستبيان أن طبيعة المشاريع التي تمتلكها النساء في مدينة زليتن ومن خلال عينة الدراسة اتضح أن 54%من المشاريع تعتبر ذات طابع خدمي، أي أنها تقتصر على تقديم الخدمات للمجتمع، إضافة للتأثير الكبير الذي تلعبه في الجانب التنموي، وهذا ما يوضحه الشكل (1).

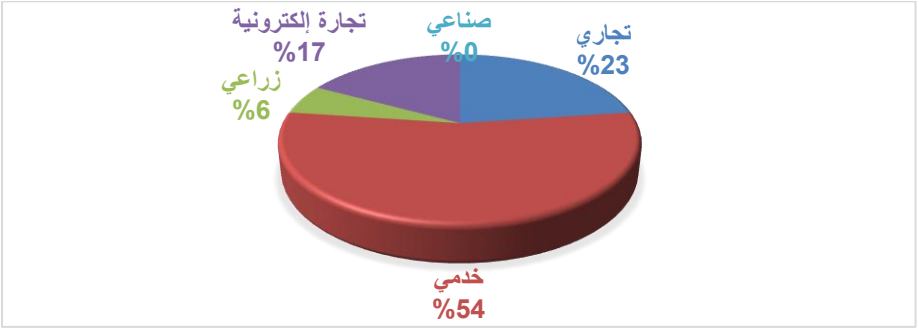

شكل 1. يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع
(المصدر. من إعداد الباحثات باستخدام نتائج الاستبيان)

كذلك من عينة الدراسة اتضح أن هذه المشاريع لا تحتاج لرأس مال كبير لبداية مشوارها أي أنه تبين لنا من نتائج الاستبيان أن 54%من المشاريع تبدأ برأس مال أقل من 5000 دينار، أي أنه بالرغم من صغر تكلفتها إلا أنها تحقق أرباح من الممكن أن تساعد للتغلب على الوضع المعيشي وهذا ما يعرضه الشكل (2).

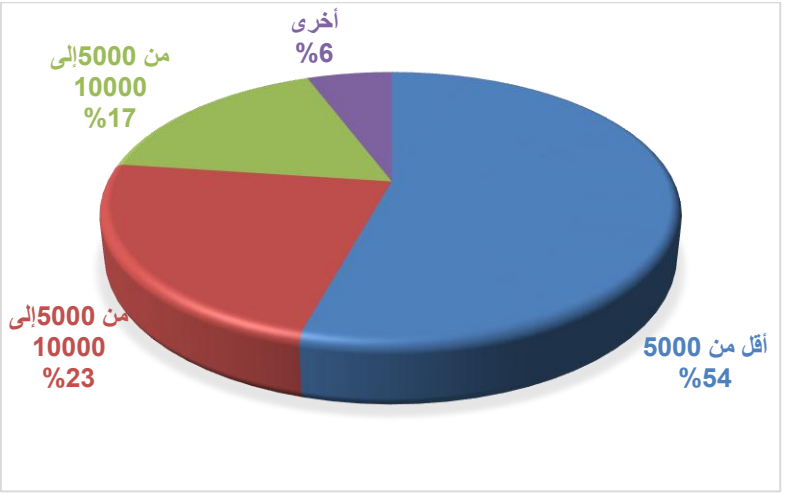

شكل 2. يوضح حجم رأس مال المشروع

(المصدر. من إعداد الباحثات باستخدام نتائج الاستبيان)

وإذا ما نظرنا إلى هذه المشاريع نجد أن أغلبها يحقق أرباح متذبذبة بما يعادل 56% من ردود الاستبيان إضافة إلى أن نسبة الربح هي نسبة تعتبر مقبولة إلى حد ما كما في الشكل (3).

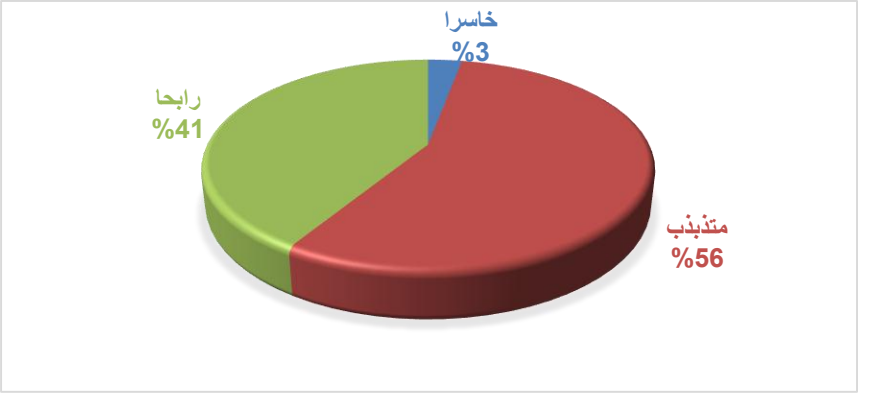

شكل 3. ربحية المشروع

(المصدر. من إعداد الباحثتين باستخدام نتائج الاستبيان)

كذلك مما تشير إليه نتائج الدراسة أن أغلب هذه المشاريع توفر فرص عمل للنساء بما نسبته 52% من العاملات الأمر الذي ساهم بشكل كبير وفعال في خلق فرص العمل للكثير من العاطلات عن العمل وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلى كما في الشكل (4).

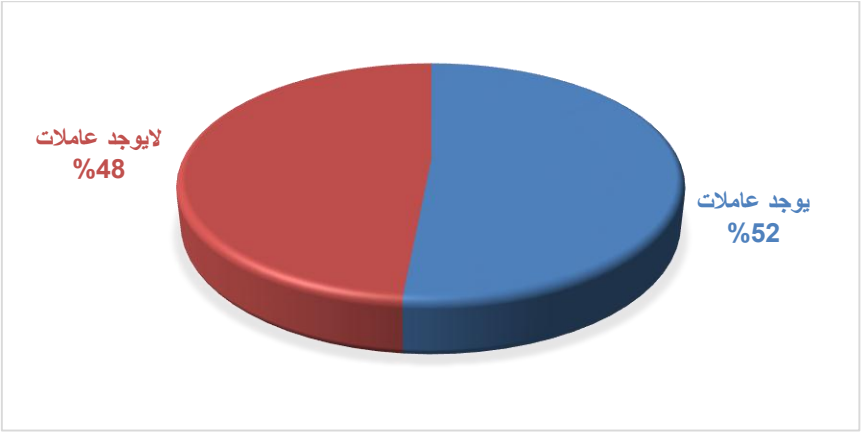

شكل 4. وجود عاملات في المشروع من عدمه

(المصدر. من إعداد الباحثتين باستخدام نتائج الاستبيان)

أما بالنسبة لدخل المشروع الشهري فكما يتضح أن ما نسبته 53% من مجتمع الدراسة يحقق دخلا أقل من 1000 دينار وهذا ما يتناسب مع حجم رأس المال الذي اتضح من عينة الدراسة أن54% من مجتمع الدراسة تعتمد على رأس مال أقل من 5000 دينار، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي ترى وجود علاقة تناسبية بين الدخل ورأس المال استنادًا لمعامل المعجل الذي يتضح من النتائج المبدئية للاستبيان أن قيمة معامل رأس المال للناتج هو5 أي للحصول على دينار واحد يفترض زيادة رأس المال بمقدار 5 دينار كما بالمعادلة (1):

$$\text{معامل رأس المال / الناتج} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج}} = \frac{5000}{1000} = 5 \quad \ldots\ldots (1)$$

وهذه النتيجة تتفق مع التقدير الكمي للدراسة كما سيأتي عرضها في الجدول (1) في المعادلة (1) التي أظهرت بأن (معامل رأس المال/الناتج) حوالي 0.415 وهذا ما يُثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على العلاقة الطردية بين المشاريع الصغرى والتنمية الاقتصادية.

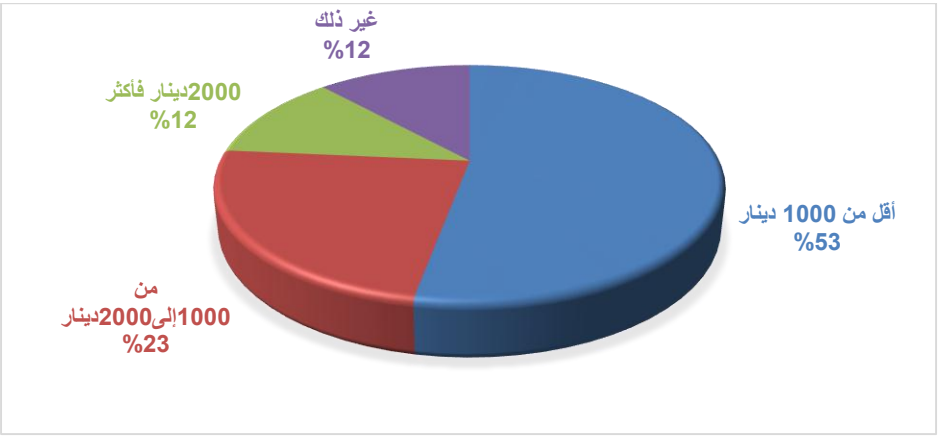

شكل 5. يوضح دخل المشروع شهريا
(المصدر. من إعداد الباحثتين باستخدام نتائج الاستبيان)

وبعد الحصول على نتائج الاستبيان إلكترونيًا تم تفريغها تلقائيا ومن تم قامتا الباحثتان بتوكيد أجوبة الاستبيان من خلال إعطاء كل خيار من الخيارات رقمًا يوضح أهميته النسبية، وذلك تمهيدًا لتقدير العلاقة الكمية باستخدام نتائج الاستبيان وإدخالها لبرنامج SPSS.17ومن خلالها تم الحصول على دوال الانحدار الخطي التي تختبر صحة فرضيات الدراسة وتقيم النتائج إحصائيًا ونظريًا وفيما يلي نتائج لتقدير هذه العلاقة الكمية (مبينة بالجدول 1).

جدول 1. التقدير الكمي نتائج الدراسة

المتغير		f المحسوبة	Sig.	الدلالة	معادلة الانحدار
تابع"Y"	مستقل "X_1"				
دخل المشروع	حجم رأس المال	4.625	0.039	معنوية	$Y=1.115+0.415X_1$
دور العاملات في إعانة أسرهن	المستوى التعليمي	9.682	0.005	معنوية	$Y=3.074+0.255X_1$
معدل استقرار العاملات	تمويل المشروع	3.564	0.074	غير معنوية	$Y=1.824+0.160X_1$
معدل استقرار العاملات	هل للمشروع فروع	0.753	0.395	غير معنوية	$Y=0.015+0.197X_1$
عدد العاملات	ربحية المشروع	8.753	0.07	غير معنوية	$Y=1.509+0.366X_1$
عدد العاملات	عمر المشروع	5.544	0.028	معنوية	$Y=0.701+0.496X_1$

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامجSPSS.17.

1.3. التقدير الكمي للعلاقة بين المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر ومحدداتها

من الجدول (1) نلاحظ: في المعادلة الثانية أن معاملF الذي يوضح جودة النموذج المقدر يساوي 9.682 وكان مستوى المعنوية المشاهد0.005 أي أنه أقل من 5%، وهذا يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ودورالعاملات في إعانة أسرهن أي أن المستوى التعليمي ساعد في دعم المشاريع الصغرى على تحقيق أهدافها وزاد مستوى التعليم فاعليته على قدرة العاملات في إعانة أسرهن وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة الأولى التي ترى العلاقة الطردية بين المشاريع الصغرى والتنمية الاقتصادية التي تعتبر التنمية البشرية أحد دعائمها. وكانت معادلة تقدير النموذج هي كالتالي:

$$Y=3.074+0.255X_1$$

نلاحظ في المعادلة الأولى أن معامل F يساوي 4.625 وكان مستوى المعنوية المشاهد 0.039 أي أنه أقل من 5%، وهذا يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس مال المشروع ودخل المشروع شهريا. وكانت معادلة تقدير النموذج هي كالتالي: $Y=1.115+0.415X_1$

وفي المعادلة 3 نلاحظ أن معامل F يساوى 3.564 وكان مستوى المعنوية المشاهد 0.074 وهي أكبر من 5% وهذا يعني وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائيًا عند مستوى أهمية 5% بين تمويل المشروع ومعدل استقرار العاملات. وكانت معادلة تقدير النموذج هي كالتالي: $Y=1.824+0.160X_1$

نلاحظ أن معامل (هل للمشروع فروع) يساوي0.753 وكان مستوى المعنوية المشاهد 0.395 أي أنه أكبر من 5% وبالتالي فإنها تعتبر غير معنوية من حيث الدلالة ومن ناحية العلاقة فإنه توجد علاقة طردية بين ما إذا للمشروع فروع ومعدل استقرار العاملات أي إنه عدد الفروع ساعد المشروعات الصغرى على تعددها وتطورها وبالتالي توفير العديد من فرص العمل للعاملات. أي إنه معادلة تقدير النموذج هي كالتالي: $Y=0.015+0.197X_1$

نلاحظ إن معامل (ربحية المشروع) يساوى8.753 وكان مستوى المعنوية المشاهد0.07 أي أكبر من5% وهذا يعني وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية إحصائيًا عند مستوى أهمية 5% بين ربحية المشروع وعدد العاملات داخل المشروع. وبالتالي فإن معادلة تقدير النموذج هي كالتالي:

$$Y=1.509+0.366X_1$$

نلاحظ إن معامل(F) يساوي5.544 وكان مستوى المعنوية المشاهد يساوي 0.028 أي أنه أقل من 5%هذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمر المشروع وعدد العاملات للمشروع وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة التي ترى بأن المشاريع الصغرى تساهم في خلق فرص عمل للباحثات عنه. أي أنه معادلة تقدير النموذج تكون على النحو التالي: $Y=0.701+0.496X_1$

2.3. خلاصة النتائج

تطرقنا في هذا الجزء إلى أهم جانب من الجوانب التي تخدم الدراسة وذلك باعتمادنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بدراسة القطاع الخدمي الخاص ،بالإضافة إلى أنه اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال استبانة أولية ميدانية تم إعدادها ونشرها إلكترونيا ووضعها على أغلب مواقع التواصل الاجتماعي في مجموعات نسائية حيث تم تصميمها لتحتوي على مجموعة من الأسئلة تم وضعها وتنسيقها بحيث تغطي كل فرضيات الدراسة أي أنه تم تصميم ووضع أسئلة الاستبانة لتحتوي على ثلاثة أبعاد للتوصل للنتائج التي سوف يتم تفسيرها وبالتالي الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وكذلك تناولنا أهم مزايا وعيوب الاستبانة الإلكترونية وأهم الصعوبات التي تم مواجهتها عند نشر الرابط والتي من أهمها لم يكن هناك ردود كافية تجيب على الأسئلة رغم محاولتنا على أن تكون أسئلة مباشرة و موضوعية وأيضا فإن مجتمع وعينة الدراسة التي تم اعتمادها كعينة عمدية نظراً لصعوبة الحصول على المعلومات بالكم والعدد الإحصائي لهذه المشاريع ،ينتهي الفصل بتقدير العلاقة الكمية بين المشروعات الصغرى الخدمية ومحدداتها من حيث حجم رأس المال وعدد العاملات ومدى مساهمتها في تنمية المجتمع من خلال العلاقة التبادلية في صورة توفير فرص عمل للباحثات وتغطية الطلب المحلي من المنتجات التي تقدمها في المجتمع وذلك من خلال تقدير معدل الربحية .

4. الاستنتاج

بعد دراستنا لموضوع البحث/ دور المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية "المشاريع النسائية الخدمية في زليتن أنموذجا" تم التوصل للنتائج التالية:

- توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للعاملات ودورهن في إعانة أسرهن وهذا ما يعطي المشاريع الصغرى أهمية خاصة في تحقيق التنمية الشاملة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة.
- توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية معنوية بين رأس المال للمشروع والدخل المتولد من المشروع وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومفهوم معجل رأس المال وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة التي ترى دور المشروعات الصغرى في تنمية المجتمع.
- توجد علاقة طردية بين عدد المشاريع الصغرى وعدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الصغرى النسائية حيث بلغت نسبة وجود عاملات في المشاريع الخدمية ما نسبته 52% وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- يمثل القطاع الخدمي الخاص في مدينة زليتن نموذجا جيدا من نماذج المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر التي تدعم تطور الاقتصاد الوطني وتخلق فرص عمل جيدة داخل المدينة.
- من خلال نتائج التحليل تم إثبات صحة الفرضية الثالثة لأنه أكدت نتائج التحليل بوجود علاقة طردية ومعنوية بين تمويل وفروع المشروع وبين توفير فرص العمل للعديد من العاملات داخل زليتن.
- من خلال نتائج الدراسة التي تؤكد وجود علاقة طردية من الناحية الاقتصادية ومعنوية بين عمر المشروع ومعدل استقرار العاملات الذي يعتبر مؤشر لتغطية الطلب المحلي ومن هنا تم ا ثبات صحة الفرضية الثالثة.
- من خلال دراستنا للمشروعات الصغرى والمتناهية الصغر النسائية لاحظنا أن أغلب هذه المشاريع هي مشاريع خدمية حيث شكلت ما نسبته 54% من هذه المشاريع وبالتالي لعبت دور كبير في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع.
- أن المشاريع الصغرى النسائية لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لبداية مشوارها، وبالتالي فإن54% من هذه المشاريع بدأت برأس مال أقل من 1000دينار، إضافة لأنها حققت ربح يقدر بنسبة 41%.
- أن المشاريع الصغرى والمتناهية الصغر النسائية ذات الطابع الخدمي وفرت العديد من فرص العمل للعديد ممن لم يتحصلن على الفرص المناسبة للعمل، حيث إن معظم هذه المشاريع توظف مانسبته52%من العاملات وبالتالي فإن لهذه المشاريع الدور الفعال في توفير فرص العمل وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- أغلب هذه المشاريع هي مشاريع حديثة حيث إن عمر هذه المشاريع بدأت مشوارها من منذ أقل من الخمس سنوات وذلك بنسبة 71%، وكذلك معظم هذه المشاريع لديها القابلية للتطور بنسبة 94% مما سوف يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية داخل مدينة زليتن بشكل كبير.

1.4. التوصيات

توصي الدراسة بمجوعة النقاط التالية:

- ضرورة دعم المشاريع الصغرى النسائية بوضع خطط وبرامج لها تسعى لتطويرها.
- ضـرورة قيام الجهات المسـؤولة والحكومة بتقديم قروض صـغيرة للسـيدات اللواتي يمتلكن الرغبة في إقامة هذه المشاريع لمساعدتهن في القيام بمجالاتهن على أكمل وجه ممكن.

- نوصي بإدراج مادة ثقافية حول الاقتصاد المنزلي تدرس في الجامعات ذلك للدور الكبير الذي حققته المرأة التي تمتلك مؤهلا في مجال المشروعات الصغرى يمكن بإضافة هه المادة زيادة فاعليتها لتحقيق التمكين الاقتصادي.
- السعي بأن تكون لدى المدينة جهة رسمية وداعمة للنساء القائمات على المشاريع الخدمية.
- العمل بأن تكون لدى المدينة العديد من حضانات الأطفال عامة في جميع مؤسسات الدولة التي تعمل بها النساء وخارجها لكي تسهل على المرأة القيام بعملها دون إفراط أو تفريط.
- العمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية وذلك بإقامة الندوات وورش العمل على ذلك.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبوسخيلة، كمال (2013). *دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية داخل فلسطين*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

الأسرج، حسين عبد المطلب (2013). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. *ورقة عمل ألقيت في القاهرة بمبنى وزارة التجارة والصناعة مصر*. على الرابط: [https://shortest.link/aj6a].

الأمم المتحدة (2023). *يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة*. على الرابط: [الأمم المتحدة (un.org)].

أوصيلة، سميرة؛ الطوير، إسماعيل (2012). واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا. *مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي*، المنعقد في مصراتة 2019، ليبيا.

البراني، سليمان أحمد؛ الوريدي، عبد الرحمن (2019). معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا. *مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي*، مصراتة، ليبيا. على الرابط: [http://mdr.misuratau.edu.ly/handle/123456789/898]

بصير، رانيا؛ جابر، عمر (2021). واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ (جائحة كورونا) دراسة تطبيقية على محافظة بيت لحم. *المجلة العربية للنشر العلمي*، 34.

البنك الدولي (2005). *ديناميكيات سـوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي متاحة*. على الرابط: [https://shortest.link/al0p].

البـنـك الـدولي (2016). عـلـى الـرابـط: [https:// Fwww.albankaldawli.org%2Far%2Fhome-&usg=AOvVaw0xQNX1fx25cZyXClGlOQ0z].

بوقعيقيص، هالة (2015). المرأة العاملة الليبية والتنمية. *ملف حقوق المرأة العاملة في العالم العربي*. على الرابط: [https://shortest.link/9RUk].

جبريل، أسماء حسن (2017). *دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين، ولاية القضاريف، السودان.

الحاسي، عبد الله بدر (2013). الإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطورة (2014-2024). *تقرير فريق العمل المكلف بدراسة وتحديث الإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا*. على الرابط: [https://shortest.link/9RYo].

الخمشي، سارة صالح (2008). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب. *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، 25(50).

دهشان، أحمد إبراهيم (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 11(76).

دومة، عبد السلام؛ الطرمال، حورية خليفة؛ إبراهيم، حمزة خليفة؛ خليفة، زينب أحمد؛ أبوالسعود، سامية مصطفى (2021). المشروعات الصغيرة وأثرها على معدلات النمو وخفض البطالة في الدول العربية. 2مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (8).

زريق، مروج؛ العشوش، أيمن (2018). المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر. *مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية*، 2(4).

الزعبي، بشير خليفة (1995). *واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية*. منظمة المرأة العربية. على الرابط: [https://shortest.link/akWP].

ساطي، سليمة علي (2013). *دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

السـبيعي، نهاد عمر (2013). *دور المشـروعات النسـائية الصـغيرة في حل مشـكلة البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية*. أطروحة دكتوراه الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.

سليمان، سرحان (2016). *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية*. محاضرة ألقيت بمركز النيل للإعلام بكفر الشيخ بتاريخ10-5-2016، مصر.

شامية، عبد الله (2016). *المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي*. المنظمة الليبية للسياسات الإستراتيجية، طرابلس، ليبيا. على الرابط: [http://loopsresearch.org/projects/view/137/?lang=ara].

شاهين، سامح (2016). *دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، مدينة نابلس.

الشـويرف، محمد عمر؛ البيباص، نجاح الطاهر (2017). المشـروعات الصـغيرة ودورها التنموي في تشـغيل العمالة في ليبيا. *مجلة البحوث الاقتصادية*، 25(1).

الشويرف، محمد عمر؛ البيباص، نجاح الطاهر (2019). المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة-التجربة الليبية. *مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي المنعقد في مصراتة، ليبيا*. على الرابط: [https://shortest.link/al8D].

صافي، مصطفى؛ الطراونة، محمد (2018). *أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا*. دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن.

الصياد، محمد حامد (2006). التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. *صدر عن مؤتمر العمل الدولي*. على الرابط: [https://hrdiscussion.com/hr89211.html].

عبد المنعم، هبة؛ طلحة، الوليد؛ اسماعيل، طارق (2019). *النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.

العماري، امباركة سالم (2019). مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. *المؤتمر العلمي لدور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي المنعقد في مصراتة2019، ليبيا*. على الرابط: [https://shortest.link/9PYb]

عيسى، آيات عيسى (2010). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 6.

المحروق، ماهر حسن (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها. *مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمعرفة*، الأردن. على الرابط: [https://shortest.link/aiK6].

ميا، علي (2005). المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 27(2).

النمروطي، خليل؛ صيدم، أحمد (2009). بطالة الخرجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها. *مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين*، المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة، سنة2012، فلسطين.

هوبون، سروار (2002). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو. *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، 23(23).

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). على الرابط: [https://arabstates.unwomen.org/ar/countries/libya]

واصل، محمد (2020). معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا دراسة ميدانية في مدينة طبرق. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، 26.

الورفلي، ثريا علي (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح. *الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

الوليدات، عريب؛ الخاروف، أمل (2017). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 46.

اليونسي، حسن؛ إقريشن، علي (2021). معوقات المشروعات الصغرى وأثرها على التنمية المكانية في ليبيا. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 2(11).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

Abada, A. (2016). Micro Finance and women Empowent in MADINA in ACCRA, GHANA ،Available online at: [https://shortest.link/aljK]

Denslow, D. (2005)"A Study on The Major Problems of U.S. Women-Owned Small Business"، Available online at: [https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://ashmachalis]